دور مصادر المعلومات في صنع السياسة العامة

إعباسن زهية
أستاذة مساعدة قسم "أ"
كلية العلوم سياسية . جامعة الجزائر3

ملخص: إن النشاطات السياسية في المجتمع لا تعدو أن تكون نقلا للمعلومات بين القوى السياسية المتفاعلة وأن الجماعات القوية والفعالة في المجتمع هي التي تنجح في نقل رسائلها للجهاز الحكومي دون تحريف.

مقدمة:

يعتبر " دويتش " في مقدمه أصحاب هذا التحليل حيث ركز علي أهمية الاتصالات في نقل المعلومات بين الجهاز الحكومي وبيئته، فالجهاز الحكومي له أجهزة استقبال لتلقي مطالب بيئته (من القوى غير الرسمية من أحزاب وجماعات ضغط ومصالح ورأي عام ..) ثم تقوم هذه الأجهزة بتحويل تلك المعلومات إلى مركز اتخاذ القرار (الجهاز الحكومي) الذي يعتمد علي ذاكرته (المعلومات المختزنة) في التوصل إلى قرار سياسي ثم يبعث به إلى أجهزة الإرسال والتنفيذ والتي تتخذ أعمالا كفيلة بتنفيذ هذا القرار، ولا يقف الأمر عند هذا الحد، بل يتابع الجهاز الحكومي ردود أفعال بيئته عل القرارات التي اتخذها والأعمال الكفيلة بتنفيذها من خلال المعلومات المرتدة كمدخلات جديدة إليه[1].

كما أشار "دويتش" إلي أن الجهاز الحكومي في تفاعله مع بيئته لابد له من وجود قنوات وشبكات اتصال متناسبة في حجمها مع حجم المعلومات المتدفقة إلي الجهاز وبخاصة المعلومات المرتدة، وهو تصور منقول من هندسة الاتصالات التي تهتم بنقل الرسائل. وعن إصدار الجهاز للقرارات لتحقيق أهداف المجتمع وإحداث تغيير في سلوك المتلقين لها،

كما يرى "دويتش" بضرورة وجود تناسب بين الجهد المبذول من جانب الجهاز الحكومي وبين التغير المطلوب في اتجاه تحقيق أهداف المجتمع حيث أن الجهاز الحكومي في أدائه لوظائفه يعتمد علي التدفق المستمر للمعلومات وعلى قدرة قنواته الاتصالية علي نقل المعلومة بدقة وتقديرها كميًا، وأن يتمتع بقدرة علي التنبؤ بالأزمات والمواقف الجديدة لتصحيح وضبط عملية معالجة هذه الأزمات، وإن نجح في ذلك فهو جهاز قادر علي البقاء والاستمرار.

وباعتبار أن كل ما يقوم به هذا الجهاز الحكومي من أفعال في شتى المجالات هو سياسة عامة نطرح الإشكالية التالية إلى أي مدى تساهم مصادر المعلومات (الرسمية وغير الرسمية) في ترشيد السياسات العامة ؟ بمعنى آخر هل تتوصل مصادر المعلومات باختلاف أنواعها إلى توفير معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب لصناع القرار من أجل صنع سياسات عامة فعالة وناجحة؟

و للإجابة على هذه الإشكالية سنتطرق إلى النقاط التالية:

مفهوم المعلومات
مفهوم السياسة العامة
مصادر المعلومات
دور مصادر المعلومات الرسمية في رسم السياسة العامة
دور مصادر المعلومات غير الرسمية في رسم السياسة العامة

1- مفهوم المعلومات:

وبسبب من تعدد الدراسات التي ظهرت في هذا الجانب حصل خلاف بين الباحثين حول تحديد مفهوم جامع للمعلومات نتيجة ارتباطها بالعديد من المجالات مثل الهندسة والبيبلوغرافيا والسياسة. فنجد علماء الهندسة يعرفونها على أنها اتصالات ورياضيات فحسبهم هي البيانات التي خضعت للمعالجة والتحليل والتفسير، بهدف استخراج المقارنات، والمؤشرات والعلاقات، التي تربط الحقائق والأفكار والظواهر بعضها مع بعض[2]. لماء البيبلوغرافيا يطلقون عليها الحقائق والبيانات، فهي هي بيانات منظمة

ومعروضة بشكل يجعلها ذات معنى للشخص الذي يستلمها، وتقدم إضافة للمعرفة الموجودة لديه حول ظاهرة أو حدث أو مجال معين، فالمعلومات تخبر المستخدم بشيء ما لا يعرفه، أو لا يمكن توقعه[3].

أما علماء السياسة فيرونها أساس بقاء كيان الدولة، إذ يولون الأجهزة الأمنية والمعلوماتية أولوية على بقية قطاعات الدولة لارتباطها بأمن الدولة[4]. فالمعلومات إذن هي البيانات المصوغة بطريقة هادفة لتكون أساساً لإتخاذ القرار بمعنى آخر هي بيانات قد عولجت لتظهر بشكل قيمة مدركة تأخذ دورها في التخطيط واتخاذ القرارات.

2- مفهوم السياسة العامة :

هناك تعريفات متعددة للأساتذة والمفكرين السياسيين من العرب والأجانب إلا أن معظمها يندرج في إطار التعريفات التالية:

1- إن السياسة العامة تجسد عملية تنسيق وتعاون بين أجهزة الدولة المختلفة سواء كانت رسمية متمثلة في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية أو غير رسمية متمثلة في التنظيمات غير الرسمية مثل النقابات والتنظيمات المهنية وتنظيمات المجتمع المدني.

2- السياسة العامة هي كل ما تفعله أو لا تفعله الحكومة[5]، بمعنى آخر هي كل القرارات الإستراتيجية والإدارية التي تتخذها السلطات العمومية لحل المشاكل المجتمعية في المجالات المتعددة أي الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والدولية.

3- السياسة العامة هي عبارة عن توافق وتوازن بين مصالح القوى المجتمعية المختلفة وهي تأخذ شكل مساومات، صراعات، منافسة وتعاون[6].

4- السياسة العامة هي مخرجات النظام السياسي بصدد مجال معين، ويتم التعبير عن السياسة العامة في صور وأشكال عدة منها : القوانين، اللوائح، القرارات الإدارية والأحكام القضائية.

3- مصادر المعلومات

يقصد بمصادر المعلومات Information Resources جميع الأوعية أو الوسائل أو القنوات التي يمكن عن طريقها نقل المعلومات من المرسل إلى المستقبل، أي كل ما يمكن جمعه وحفظه وتنظيمه واسترجاعه بسرعة ودقة، وقد يطلق عليها أوعية المعرفة، أوعية المعلومات[7].

هناك أكثر من أساس لتقسيم مصادر المعلومات:

1- حسب الطريقة المتبعة في إخراجها :

وهي ما ذهب إليه دنس جروجان من تقسيم هذه المصادر إلى فئتين، مصادر وثائقية، وأخرى غير وثائقية .

أ- المصادر غير الوثائقية : بمعني مصادر شفاهة وهذه المصادر بدورها تنقسم إلي فئتين رسمية وغير رسمية.

المصادر الرسمية مثل (الإدارات والمصالح الحكومية المركزية منها والمحلية، مراكز البحوث، الجمعيات العلمية) المصادر غير الرسمية (المحادثات واللقاءات والمؤتمرات والندوات ووسائل الإعلام الغير مملوكة للدولة ...إلخ)

ب- المصادر الوثائقية : وهي تضم جميع أنواع الوثائق التي تشكل الذاكرة الخارجية التي تختزن حصيلة المعرفة البشرية والتي تتطور في شكلها، وتنمو في حجمها، تبعا لما يطرأ على المعرفة البشرية من تطور ونمو على مر العصور[8].

2- حسب طبيعة المعلومات :

نميز ثلاث تقسيمات، مصادر أولية primary sources، ومصادر ثانوية secondary sources، ومصادر من الدرجة الثالثة.

أ- المصادر الأولية : هي تلك الوثائق أو المطبوعات التي تشتمل أساسا علي معلومات جديدة أو تصورات أو تفسيرات جديدة لحقائق أو أفكار معروفة . هي في حد ذاتها مصادر مهمة للمعلومات، بمعنى آخر هي ما ينتجها المؤلف ويضعها في خدمة المستفيد مباشرة. وغالبا ما تكون معلومات هذه المصادر حديثة بمعنى أنها لم تنشر سابقا وهي تشمل أنماطا عدة أهمها : الكتب، الأبحاث العلمية المنشورة في الدوريات، المقالات المنشورة في الصحف، التقارير على اختلاف أنواعها، براءات الاختراع، وقائع المؤتمرات، الطروحات الجامعية، البيانات والمنشورات الحكومية الجديدة، ... الخ[1]. الوثائق أو المطبوعات التي تشتمل أساسا على المعلومات الجديدة غير المسبوقة، أو التصورات أو التفسيرات الجديدة لحقائق أو أفكار معروفة.

ب- المصادر الثانوية: وهذه تعتمد في مادتها علي المصادر الأولية، تهدف إلي تنظيم الإنتاج الفكري الأولي في شكل أكثر ملائمة. فهي أوعية المعلومات المرجعية التي تمكن المستفيد من الوصول إلى مصادر المعلومات الأولية بعد معالجتها وتحليلها وتقديمها بشكل جديد منظم ومرتب وفقا لحد أنظمة الترتيب المعروفة. لذلك فالمعلومات التي يوفرها هذا النوع من المصادر ليست حديثة بل منشورة ومستخدمة سابقا في المصادر الأولية. وتشمل مصادر المعلومات الثانوية الموسوعات، معاجم التراجم، المراجع الجغرافية

ج- أوعية الدرجة الثالثة: وتتركز وظيفتها الأساسية في الأخذ بيد المستفيدين من المعلومات للإفادة من الأوعية الأولية والأوعية الثانوية، ومعظم الأشكال الداخلة في هذه الفئة لا تقدم معلومات أو معارف .

3- حسب الجهة المسؤولة عن مصدر المعلومات:

أ- المصادر الرسمية : وتشتمل المعلومات الإرشادية والإستشارية والعلمية التي يحصل عليها الفرد منالمصالح الحكومية أو مراكز البحوث أو الجامعات والمعاهد .، فالمصادر الرسمية هي الجهات التي تتولى الإشراف على جمع المعلومات وتسجيلها ومعالجتها وتقديمها على شكل معلومات

مفيدة للجهات المتعاملة مع المعلومة .وقد تكون هذه المعلومات في شكل معلومات نازلة كالقوانين أو معلومات صاعدة كالتقارير[9].

ب- المصادر غير الرسمية : وتشمل المعلومات التي يقوم بإنتاجها الفردوينشرها بشكل فردي، ويكون مسؤول عنها

4- حسب نوعية المعلومات:

أ ـ معلومات سياسية (وتهتم بالسياسة الخارجية والنشاط الدبلوماسي للدولة...الخ).

ب ـ معلومات اقتصادية (وتهتم بإمكانيات وقدرات الدولة الاقتصادية (زراعية ـ صناعية ـ تعدين ـ الصادرات ـ الواردات ـ درجات الاعتماد الخارجي ... الخ).

ج - معلومات اجتماعية (وتهتم بدراسة خصائص المجتمع بالدولة (التركيبة الديموجرافية والعرقية ـ العادات والتقاليد ـ التعليم ـ اللغات ـ الدين ـ الأمراض الاجتماعية ... الخ).

د ـ معلومات علمية وتكنولوجية (القاعدة العلمية (خبراء ـ فنيين ـ مراكز بحث ـ ميزانية ـ ... الخ)

هـ معلومات جيوبولتيكية وجيواستراتيجية (الموقع الجغرافي ـ الحدود ـ المساحة ـ المناخ ـ طبيعة الأرض ـ الطرق) .

و ـ معلومات بيوجرافية (الشخصيات (بيانات اجتماعية ـ تأهيل علمي ـ وظائف ـ اتجاهات ـ ميول وطباع).

ز ـ معلومات عسكرية (العقيدة العسكرية ـ السياسة العسكرية وأهدافها ـ الإستراتيجية العسكرية ـ الحجم والإمكانيات والكفاءة القتالية ـ الصناعات العسكرية ـ الارتباطات الخارجية وعلاقات التعاون)[10].

5-حسب مستوى المعلومات : و هناك ثلاث مستويات للمعلومات.

أ ـ معلومات قومية : وهي المعلومات ذات الاتصال المباشر بتحقيق الغايات والأهداف القومية وتشكل الأساس في التخطيط للسياسات العامة بعيدة المدى في مواجهة التحديات للأمن القومي ويتخذ بناءاً عليها القرارات

ذات الصبغة القومية بواسطة القيادة السياسية العليا.. وتتحمل كافة أجهزة الأمن القومي مسئولية الحصول عليها ومتابعتها.

ب ـ معلومات إستراتيجية : وهي معلومات ذات الاتصال المباشر بتحقيق مصالح وأهداف الدولة خلال مرحلة أو فترة محددة، وتشكل الأساس في التخطيط لسياسات الدولة خلال هذه الفترة، ويتخذ بناءاً عليها القرارات الخاصة بتحقيق هذه الأهداف وعادة ما تأخذ درجات متفاوتة من الأهمية من أجهزة المعلومات وفقاً لأسبقياتها وتخصص كل منها.
ج ـ معلومات ميدانية: وهي المعلومات ذات الاتصال المباشر بتحقيق أهداف إستراتيجيات تحقيق السياسات العامة للدولة خلال فترة أو مرحلة محددة، ويتخذ بناء عليها القرارات الخاصة بمواجهة المتغيرات والتطورات التي تواجه تنفيذها. [11].

4- دور مصادر المعلومات الرسمية في رسم السياسة العامة

أ- السلطة التشريعية:

وتبرز العلاقة بين السياسة العامة والسلطة التشريعية كون الأخيرة تقوم بوضع التشريعات والقوانين والخطط في رسم سياسة معينه أو مواجهة مشكلة معينة، فما هو دورها في السياسة العامة كمصدر رسمي للمعلومات؟

فالسلطة التشريعية تقوم بالدور المركزي لتشريع القوانين وصنع السياسات في النظام السياسي ويظهر دورها في السياسة العامة كمصدر رسمي للمعلومات من خلال أداءها للوظائف التالية:

فهي تعمل على أداء ثلاث وظائف : الوظائف التمثيلية، والتشريعية، والرقابية.

1- من خلال الوظيفة التمثيلية فهى تمثل إرادة الشعب الذى يعتبر مصدر الشرعية للسلطة في البلدان الديمقراطية، من هنا فهو مسؤول بشكل مستمر عن التمكين لمختلف القوى السياسية الإقتصادية والإجتماعية من أن تجد تعبيرا مناسبا عند وضع السياسة العامة، فهو يحمل معلومات وبيانات عن المشاكل العامة التى تعانى منها فئات المجتمع، فقد تم إنشاء البرلمانات لتمثيل مصالح المواطنين، والاستماع لهم.

بمعنى آخر تتشكل السلطة التشريعية من النواب كممثلين عن المواطنين، وهم الذين يحملون إنشغالاتهم وتصوراتهم وأفكارهم وكل البيانات والمعطيات حول المشاكل العامة التى تواجههم في شتى المجالات إذن للسلطة التشريعية دور في إظهار وترتيب مشاكل المجتمع في الأجندة السياسية.

2- من خلال الوظيفة التشريعية فبمقتضى الصلاحيات المخولة له التى تمنحه سلطة سن التشريعات، فهو بذلك يعد ويصنع السياسات العامة التى تكون محل جدل ونقاش وتجاذب مستمر ومساومة أى إعطاء معلومات وإحصاءات وتفضيلات تساعد على توازن السياسات وجعلها أكثر مرونة لإستعاب كافة المصالح، أى الحلول والبدائل والخيارات التى تقترحها السلطة التشريعية بحكم خبرتهم ومعلوماتهم كنخبة سياسية.

بالإضافة إلى امتلاك سلطة تعديل أو رفض أو قبول مشاريع القوانين الحكومية، أي اقتراح بعض المعلومات في شكل تدابير والتعديلات.

3- من خلال الوظيفة الرقابية على الحكومات لضمان قيام الأخيرة بتنفيذ السياسات والبرامج وفقا لرغبات ونوايا السلطة التشريعية.

فالبرلمان بوظيفة الرقابة بطريقتين : الإشراف على إعداد سياسات معينة (الرقابة المسبقة)، أو مراقبة تطبيق وتنفيذ سياسة معينة (الرقابة اللاحقة). ورغم امتلاك معظم المجالس التشريعية لسلطة مساءلة الحكومة عن أعمالها وسياساتها، يوجد تباين كبير بينها في الأدوات والهيئات التشريعية التي يمكن استخدامها لأداء وظيفة المراقبة. ويعكس هذا التباين إلى حد كبير الاختلاف في شكل الحكومة وغيرها من الترتيبات الدستورية.

وتضم الأجهزة البرلمانية آليات هامة تساعد علي جمع المعلومات وذلك من خلال جمع الحقائق والتشاور مع الأطراف المعنية بالمشكلة وتشتمل هذه الوسائل على اللجان البرلمانية، والأسئلة البرلمانية، والاستجوابات، والمناقشات العاجلة، ومراجعة القوانين، والطلبات الخاصة بالأعضاء من أجل تأجيل المناقشات والاقتراحات التي تسمح للمشرعين بإثارة المسائل المتعلقة باستخدام السلطة الحكومية، أو الاستخدام المقترح لها، مما

يستدعي شرح الإجراءات التي اتخذتها الحكومة، أو التي تحتاج إلى الدفاع عن أو تبرير السياسات أو القرارات الإدارية[12].

ب - السلطة التنفيذية :

لا يمكن إخفاء دور السلطة التنفيذية في صنع السياسة العامة، لأنها أصبحت اليوم هي المهيمنة سواء في الدول المتقدمة أو النامية، من خلال تقديم مشاريع القوانين للبرلمان . وهي ذات صلة وثيقة بالسلطتين التشريعية والقضائية.

كما تنوب عن البرلمان في تشريع القوانين، عن طريق الأوامر والمراسيم، خاصة أثناء العطل البرلمانية، وتقوم بتعيين القضاة، ويبرز دور السلطة التنفيذية في عملية صنع السياسة العامة، خصوصا في إطار السياسة الخارجية والعسكرية، حيث دورها في غالبية الأنظمة السياسية أن لم يكن جميعها بارز بشكل كبير. وسنتطرق في هذه النقطة إلى إظهار دور كل من المسؤولين السياسيين التنفيذيين، والبيروقراطيين والتكنوقراطيين.

المسؤولون السياسيون التنفيذيون

إن نجاح السياسات القطاعية مرهون بالدور الذي يلعبه المسؤولون السياسيون التنفيذيون في عملية صنع السياسة العامة، هذه الفئة هي تلك الشخصيات الموجودة في القيادة العليا للإدارات الحكومية كالوزراء من خلال المعلومات الشاملة والخطوط العريضة التي يقدمونها عن سياساتهم القطاعية(1) ويمكن إجمال دورها في النقاط التالية:

1- باعتبارها نخبة سياسية فهي تملك خبرة ومعرفة ودراية إنطلاقا من موقعها في الجهاز الحكومي وبحكم إطلاعها على الأنماط التي تصنع في خضمها السياسة العامة، فبحكم وزنها وتأثيراتها وتفضيلاتها ونفوذها تملك معلومات تمكنها من تسطير الأهداف العامة والبرامج وإقتراح مشاريع القوانين.

2- كذلك من خلال الإتصالات السياسية التي تقوم بها من خطابات ومؤتمرات وغيرها

3- ومن خلال دراساتها ا لميدانية معلومات حول القضايا العامة وكيفية التعامل معها كل حسب نطاق تخصصها.

4- من خلال التوضيحات التي يقدمها الوزراء لمشاريع قطاعاتهم فهي بمثابة معلومات هامة عن التوجيهات الأساسية الماضية والحاضرة والمستقبلية للسياسة العامة.

البيروقراطيون:

على الرغم من النظرة التقليدية الشائعة في العلوم السياسية حول عدم مشاركة الجهاز الإداري في صنع السياسات العامة وتخصصه فقط في التنفيذ، إلا أن هناك اتفاق عام حول الدور الكبير الذي يقوم به البيروقراطي في صياغة ومناقشة السياسات العامة، وذلك لامتلاك الإدارة المعلومات الهامة والكافية عن السياسة، نتيجة مشاركتها في تنفيذ تلك السياسات عمليا، لذا يعبر عنها بذاكرة الحكومة"، ويقوم الجهاز الإداري بمهام تتعلق بتنفيذ القوانين وتنفيذ القواعد والتعليمات، والجهاز الإداري هو الذي يحتكر جانب المخرج من النظام السياسي .

ويتجاوز دور الجهاز الإداري مهمة التنفيذ إلى التأثير في عملية صنع السياسة العامة وذلك :

1- من خلال الإتصال المستمر للجهاز الإداري مع المسؤولين عن رسم السياسة العامة يؤدي بهم (البيروقراطيين) لامتلاك القوة والنفوذ والتأثير، فنقص الخبرة والمعلومات عند المشرعين والمسؤولين السياسيين عن المسائل الفنية،أدى إلى تفويض مهام وصلاحيات واسعة تمكنهم من رسم السياسات واتخاذ القرارات، ويظهر ذلك على شكل تقديم مقترحات وخيارات وتفضيلات للقادة السياسيين حول أعقد المسائل التي تواجه قطاعاتهم بحكم طبيعة المعلومات المتخصصة التي يدركونها لاطلاعهم على أمهات القضايا في الحكومة.

2 - من خلال الإتصال المستمر للجهاز الإداري مع المستفيدين عن رسم السياسة العامة وذلك بحكم إطلاعهم على السجلات وتخزين البيانات، والعلم بأهم القضايا العامة وإدراكهم لمجريات الأمور وخلفيات الأحداث.

3- من خلال الإتصال المستمر للجهاز الإداري مع المطالبين بإطاعة وتنفيذ السياسات.

كل هذا أدى بالبيروقراطيين احتكار المعلومات للمحافظة على مركز التحكم ومن ثم على قوة التأثير على السياسات العامة.

التكنوقراطيون :

إن التطورات الحديثة للإدارة وتكنولوجيات المعلومات إذ أصبحت المعلوما ت غزيرة وتتطلب عملية تخزينها وفرزها وتحليل محتواها أكبر دقة وكفاءة وتفرض وجود فئات أخرى أعلى درجة من البيروقراطيين الذين أنهكتهم الملفات والتقارير والسجلات والأرشيفات الورقية وهم التكنوقراطيون، التي هي كذلك لها وسائلها للسيطرة على حجم المعلومات التي ترغب في نشرها وطريقة تفسيرها لها. [13]. فهم القادرون على جمع المعلومات الضرورية لإتخاذ القرارات خاصة تلك المعلومات المتخصصة والمتصلة بالأمور التقنية.

أن الحكومات المعاصرة لا يمكن أن تقوم برسم أي سياسة عامة دون الاعتماد على هذه النخبة إلى درجة أصبح يميل فيها الاعتقاد لدى معظم علماء السياسة إلى تلاشي دور البيروقراطيين وسيطرة الفئة التكنوقراطية على السياسة العامة، فهي تقدم معلومات متخصصة حول أهم القضايا التي تقع في نطاق تخصصها.

5- دور مصادر المعلومات غير الرسمية في رسم السياسة العامة

تشارك الفواعل غير الرسمية في رسم السياسات العامة من خلال التأثيرات والضغوطات التي تمارسها على الفواعل الرسمية انطلاقا من القوة التي تمتلكها،و ليس من الصلاحيات التي تتمتع بها، ودورها وطبيعتها يقومان على أساس الشراكة الكاملة والانخراط في العملية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفي عملية التغيير والتطوير والإصلاح وعلى وجوب الانتقال من الدور المطلبي والخدماتي الذي يقتصر على ملء فراغ المؤسسات الحكومية إلى الدور الفاعل والمؤثر في صنع السياسات الوطنية العامة وتطوير حركتها لتتحول من قوة احتجاج إلى قوة اقتراح أيضا[14]، وهذا راجع للأسباب التالية:

- لأن وجود فواعل غير رسمية فاعلة والتي تخضع السياسيين لدرجة معينة من الرقابة تجعلهم أكثر حذرا وأقل ميلا إلى إساءة استغلال السلطة.

- ناحية أخرى فإن للفواعل غير الرسمية دورا بارزا كوسيط السلطة وقطاعات المجتمع المختلفة، وهو ما يعزز حالة من التواصل باتجاهين اتجاه الدولة والمجتمع وعندما يصبح الاتجاهان على اتصال دائم وثيق فإنه يتم تحقيق حكم راشد ويتعزز الطابع الديمقراطي.

بمعنى آخر هي قنوات اتصال بين النظام السياسي ومؤسساته الرسمية وبين المجتمع من خلال العمل على نقل مطالب المجتمع إلى النظام السياسي والسعي نحو تحقيقها من خلال التأثير في عمل المؤسسات الرسمية. ومن هذه الفواعل يمكن ذكر المجتمع المدني، الذي يلعب دورا من خلال تقديم معلومات بصورة غير مباشرة إلى صناع السياسة العامة بتفرعاته المختلفة من : أحزاب سياسية، وجماعات المصالح ورأي عام، ثم وسائل الإعلام.

أ- الأحزاب السياسية:

وتعتبر الأحزاب السياسية من أهم متغيرات النظام السياسي كونها تؤدي مجموعة من الوظائف الأساسية فهي توفر قنوات للمشاركة والتعبير عن الرأي، وهي تجمع المصالح وتعبئتها، وهي أداة للتنشئة والتجنيد السياسيين، وتساهم في إسباغ الشرعية على نظم الحكم[15]، ويظهر دوره في كل مراحل رسم السياسة العامة من صنع وتنفيذ وتقييم.

أما دوره باعتباره مصدر غير رسمي للمعلومات يتمثل في النقاط التالية:

1- البحث عن المعلومات:

هي إحدى أهم مصادر المعلومات حول البيئة الداخلية والخارجية وتشكل أحد أقوى مصدر للمعلومات في الدول الديمقراطية الحديثة، وذلك لما تقدمه من مواقف وآراء وبدائل حول أهم وأعقد القضايا، فتكشف مدى فعالية السياسات وعقمها، وترفع اللبس عن القضايا، وتفضح التجاوزات.

2- جمع المعلومات:

يعمل الحزب السياسي على ربط وتجميع المصالح من خلال تحويل المطالب المتعددة إزاء موضوع معين إلى مقترحات محددة يمكن التعامل سياسيا معها، و هذا بعدما يتم عزل المصالح والاختيار والتوفيق بينها.

ويستطيع الحزب ممارسة هذه المهمة من خلال المؤثرات الحزبية، وتلقي الشكاوى والمطالب، والقيام بعملية الموازنة والمساومة محاولا بذلك التوصل إلى نوع من التسوية للمصالح المختلفة في صورة اقتراحات لسياسات جديدة وذلك من خلال طرح البديل أو محاولة التأثير على السلطة للتعبير عن مصالح ومطالب قوى اجتماعية محددة.

3- نقل المعلومات:

نظراً لكونها أداة وسيطة بين الجماهير والسلطة السياسية، يلعب الحزب السياسي دور الوسيط بين السلطة الحاكمة والمواطنين، الأمر الذي يجعل من هذه الوساطة الوظيفة المركزية للحزب السياسي لأنها تضمن له واقعيا مساعدة وخدمة المواطنين.

الأحزاب السياسية بذلك هي إحدى قنوات المشاركة السياسية للمواطن، وكذا أحد قنوات الإتصال السياسي، فهيا لتي تقوم بالتعبير عن إهتمامات الناس ومطالبهم العامة والعمل على تحقيقها من قبل الحكومة، أي يتمكن من الاطلاع بشكل مباشر على مطالب واحتياجات الأفراد لغرض تنظيمها وترتيبها، والعمل على إيصالها وإبلاغها إلى الجهات المعنية.

وكذلك نقل رغبات وسياسات وقرارات الحكومة إلى المواطنين، والعمل على تعبئة الجهود والمواقف المتباينة إزاءها، إما دعما وتأييدا وإما مواجهة ورفضا.

ب- جماعات المصالح:

هي جماعة أو فئة لها مصالح أو توجهات مشتركة، و يغلب أن يكون لهذه الجماعة عمل أو مهنة واحدة تسعى للتأثير في السياسات العامة حفاظا على مصالحها أو تأكيدا لتوجهاتها[16].

وتمارس جماعات الضغط دورها في السياسات العامة من خلال التأثير في عملية رسم السياسات العامة وعلى تنفيذ تلك السياسات والرقابة عليها، ولها في ذلك وسائل عدة من خلال دورها في التأثير على المؤسسات الرسمية في النظام السياسي مثل السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية والإدارية.

1- فبالنسبة لدورها في إطار السلطة التشريعية، تعمل تلك الجماعات على تقديم المعلومات الفنية والإحصاءات والأبحاث العلمية، والدراسات المستفيضة، التي قد تغير من تقدير الأمور وتوجيه السياسة التشريعية لصالح أهداف هذه الجماعات. وقد تسمح المؤسسة التشريعية لجماعات الضغط بان تقرر بما تراه مباشرة أمام لجان البرلمان المختلفة... كذلك تعمل تلك الجماعات على تأييد مرشحين معينين في الانتخابات أو معارضة إعادة انتخابهم.

2- أما في إطار العلاقة مع السلطة التنفيذية، فكون السلطة التنفيذية هي اقدر وفق حقيقة الواقع السياسي على ممارسة اقتراح القوانين باعتبارها تتولى مهمة التنفيذ، ومن ثم تكون أقرب إلى لمس الحاجات التشريعية للمجتمع، وهي تملك الأدوات الفنية اللازمة لأعداد اقتراح مشروع التشريع، لذلك فان الجماعات تحاول التأثير في أعضاء المؤسسة التنفيذية على أساس أن الاقتراح هو الأصل الذي ينبثق عنه التشريع، ثم أن السلطة التنفيذية تملك حق الاعتراض على القوانين، وفي إمكانها التغيير في التشريع عن طريق التفسير والكيفية التي ينفذ بها، وجماعات الضغط تستخدم نفس الأساليب لتحقيق تأثيرها في السلطة التنفيذية.

3- أما في إطار الإدارة فأن جماعات الضغط تمارس دورها في الرقابة على عملية تنفيذ السياسات العامة من قبل الجهاز الإداري حيث يعتبر الاتصال مع الدوائر الحكومية المعنية بصنع السياسة العامة مهما بشكل خاص، أو كانت الجماعات مهتمة بتشكيل الإجراءات أكثر من اهتمامها بالمضمون السياسي، أو إذا كانت المصالح ضيقة وتهم عدد قليل من المواطنين بشكل مباشر، ففي بريطانيا تميل الاتحادات في القضايا العامة المتعلقة بالطبقات أو المجموعات العريقة، أو مجموعات المستهلكين إلى العمل من خلال الأحزاب، أما فيما يخص القضايا الأضيق التي تهم مجموعات قليلة أخرى، أو القضايا التي فيها موضع نزاع سياسي اقل، فان الاتحادات تميل إلى التوجه إلى الدوائر الحكومية المتخصصة[17].

التأثير على الجهاز الإداري للدولة يكون من خلال تقديم المعلومات الدقيقة والتفصيلية، مما يجعلها طرفا مؤثرا في عملية صياغة السياسات

العامة ومن خلال عضوية ممثلي هذه الجماعات في المجالس الإدارية واللجان الفنية، مما يمكنها من المساهمة في وضع بدائل عملية لحل المشاكل العامة.

4- أما في إطار العلاقة مع السلطة القضائية فانه بالرغم من الإجماع على استقلال السلطة القضائية فالجماعات الضاغطة تملك وسائل عدة في التأثير عليها من خلال الدخول كطرف في الخصومة القضائية فتعمل الجماعات على تقديم الدراسات والبيانات والمعلومات إلى المحكمة، وقد تتدخل في اختبار القضاة وفي انتخابهم في النظم التي تأخذ بوسيلة الانتخاب في تعيين بعض قضاتها[18].

ج- وسائل الإعلام:

- تشكيل الرأي العام: بين الرأي العام والسياسة العامة علاقة ديناميكية دائمة، قائمة على التأثير المتبادل لكل واحد منهما على الآخر، وذلك باعتبار أن السياسة العامة برنامج عمل حكومي، يهدف إلى تحقيق المصلحة العامة تجسيدا للإرادة الشعبية، وبذلك يتحول الرأي العام إلى وسيلة للسياسة العامة وهدفها في نفس الوقت، عن طريق التأثير في الأجندة السياسية والتأثير في الخيارات السياسية.

إلا أن درجة تأثير الرأي العام في السياسة العامة متوقف بشكل كبير على طبيعة النظام السياسي، ففي الأنظمة الديمقراطية يكون مجال التعبير عن الرأي العام مفتوحا عن طريق وسائل الاتصال الجماهيري مما يسمح للرأي العام بممارسة ضغط أكبر على الفواعل السياسية المعنية برسم السياسة العامة.

وقد يتعذر وصول المعلومات الدقيقة عن توجهات الرأي العام، ويعود السبب في ذلك إلى، تحيز الصحافة ووسائل الإعلام لجهة معينة أو سلطة ما، مما يؤدي إلى تغييب الحقيقة، وعادة المعلومات المتعلقة بتوجهات الرأي العام لا يتم وصولها بشكل مباشر إلى الفواعل السياسية المكلفة بوضع السياسة العامة واتخاذ القرارات السياسية، بل بشكل غير مباشر عبر قنوات اتصال التي لها قواعدها وإجراءاتها، والتي في حالة تطبيقها من شأنها أن تعطل تدفق رأي عام حر ومؤثر[19].

2- نقل المعلومات : تنقل المعلومات من صناع السياسات إلى الجمهور فتساعد في تهيئة الأجواء لتبني سياسات معينة فهي لها تأثير كبير في تنفيذ السياسات كما تساهم وسائل الإعلام في رسم السياسات عن طريق نقل اهتمامات ومطالب الأفراد إلى أعلى مستوى في هرم الدولة، فالسياسات تهدف إلى حل وتخفيف المشاكل العامة بمعنى آخر لها تأثير قوي بدءا من تحديد المشكلة، وإثارة الجمهور حولها.

نشر المعلومات: هي أول وظيفة التي من أجلها وجدت وسائل الإعلام عن طريق كل السبل خاصة مع تطور وسائل الإتصال والتطور التكنولوجي.

- التحري والبحث عن المعلومات: فهي تعتبر كمراقب ومقيم للسياسات العامة عن طريق كشف الحقيقة لمدى حل المشاكل المجتمعية ومدى صحة التقارير التي يقدمها السياسيون والإداريون.

د- القوى الدولية:

أصبح من غير الممكن أن تعيش أي دولة بمعزل عن الدول الأخرى أو الأحداث، والمعطيات الدولية لأنها تتأثر سلبا وإيجابا بمجريات وتيارات عوامل القوة السياسية والاقتصادية والتكنولوجية وحتى الثقافية المتواجدة في المحيط الدولي.

تؤثر القوى الدولية في رسم السياسة العامة، فالمناخ العام للشؤون الدولية يعتبر بمثابة الوسط الذي يقع فيه فعل الدولة وتدار فيه سياستها العامة، أي أنه مصدر تأثير كبير وواسع لما يطلق عليه معطيات أو مسلمات السياسة العامة[20]. دول العالم الثالث أفضل دليل على تأثير القوى الدولية وتدخلها في رسم السياسات العامة، فهذه الدول وجدت نفسها قابعة في نطاق التبعية للقوى الدولية الكبرى من كل النواحي : الاقتصادية، السياسية، العسكرية وحتى الثقافية. فبعد حصولها على استقلالها وجدت نفسها محكومة بواقع التبعية في قلب نظام دولي تسيطر عليه مجموعة من الدول والشركات والمنظمات العالمية، وأخضعت بفعل ذلك إلى قواعد لعبة حددت خارجا عنها وفرضت عليها التأثير الدولي على قرارات وسياسيات الدول قد يكون مباشرا أو غير مباشر. فالقوى الدولية قد تشكل قوى ضغط على

صانعي السياسة العامة كما يمكنها أن تكون مصدرا لتعبئة الرأي العام العالمي، مما يدفع بالدول الضعيفة المسيطر عليها إلى انتهاج نماذج وسياسات تتوافق مع توجهات الرأي العام العالمي.

نخلص من عرضنا هذا إلى التأكيد على أن درجة مساهمة وتأثير الفواعل السياسية كمصادر للمعلومات في مثل هذه السياسات يختلف حجمه ومداه من فاعل لآخر، ويعد هذا الاختلاف انعكاسا مباشرا وفعليا للاختلاف والتباين في أسباب ودوافع تدخل كل فاعل سياسي، وأيضا أساليب التدخل الممنوحة للفاعل ومدى قدرته على استخدامها وتوظيفها كما يمكن إرجاع هذا الاختلاف إلى طبيعة النظام السياسي الذي يعتبر المحدد الفعلي لحجم وقوة أي فاعل سياسي في عملية رسم وصنع السياسة العامة، ففي النظم المتبنية للديمقراطية بشكل فعلي تشهد مشاركة من أغلب الفواعل السياسية في هذه العملية ولو كان ذلك بدرجات متباينة.

المراجع:

1- غريب سيد أحمد، علم اجتماع الاتصال والإعلام، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص189.

2- السيد، إسماعيل، نظم المعلومات لاتخاذ القرارات الإدارية، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، 1989 ، ص 76.

3- الصباح، عبد الرحمن، نظم المعلومات الإدارية، عمان، دار زهران للنشر، 1999،ص 122.

4- الصباغ، عماد، نظم المعلومات ماهيتها ومكوناتها، الدوحة، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2000 ، ص 34.

5- الفهداوي، فهمي خليفة، السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2001 ، ص 90.

6 - القريوتي، محمد قاسم، رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة، عمان، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع2006 ، ص 170.

7- الهوشي، أبو بكر، التقنية الحديثة في المعلومات والمكتبات :نحو إستراتيجية عربية لمستقبل مجتمع المعلومات، مصر :دار الفجر للنشر والتوزيع، 2002 ، ص 89.

8- المرجع نفسه، ص 32.

9- المرجع نفسه، ص 34.

10- بدر، أحمد، مقدمة في علم المكتبات والمعلومات، الكويت، مؤسسة الصباح، ص 155.

11- المرجع نفسه، 156.

12- جابرييل، ألموند، وبنجهام باويل، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر" نظرة عالمية ." ترجمة :هشام عبد العلي، ط1 ،1979 ، ص15.

13- المنوفي، كمال، السياسية العامة وأداء النظام السياسي، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية1998 ، ص 95.

14- الجنحاني، الحبيب، المجتمع المدني بين النظرية والممارسة، دمشق، دار الفكر. 2003. 54.

15- عبد الحليم كامل، نبيلة .الأحزاب السياسية في العالم المعاصر .القاهرة : دار الفكر العربي، 1982 ، ص 35.

16- جابرييل، ألموند، وبنجهام باويل، المرجع السابق الذكر، ص 162.

17 المرجع نفسه، ص 163.

18- المرجع نفسه، ص164 .

19- عبده عزيزة، الإعلام السياسي والرأي العام القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004، ص 105

20- جابرييل، ألموند، وبنجهام باويل ،المرجع السابق الذكر، ص167.